...مارها الآخـــرون !!

نائب رئيس جامعة صنعاء للشئون الأكاديمية لـ"الثورة":

إغراءات الرواتب في دول الخليج تستقطب الأكاديميين اليمنيين

لقاء /أحمد الطيار

يعتقد الأستاذ الدكتور حمود أحمد الظفيري نائب رئيس الجامعة للشئون الأكاديمية أن هجرة العقول من الأساتذة والباحثين الاكاديميين في الجامعات اليمنية تعد أهم مشكلة تواجه التعليم العالي في اليمن وهي المشكلة الأولى التي تواجه الجامعات اليمنية وعلى رأسها الجامعات الحكومية بالدرجة الأولى وجامعة صنعاء خصوصا .

ويقول في حديث مقتضب لـ«الثورة»: هناك مشكلة كبرى نواجهها في جامعة صنعاء، فالأساتذة من درجة أستاذ مشارك وما فوق هم الأكثر هجرة لكننا نخشى الآن من هجرة الأستاذ المساعد ولهذا نعاني نقصا في الاكاديميين المتخصصين للدراسات العليا والبكالوريوس أيضا وللتخصصات العلمية الهامة فالمشكلة تكمن في أن الطلب على تخصصات هؤلاء الأساتذة الجامعيين من دول الجوار كبيرة وهم يوافقون على أي اكاديمي يمني خصوصا من لديه خبرة وعمل بجامعة صنعاء نظرا للجامعات الإقليمية الجديدة التي تم افتتاحها في العام الماضي وبالذات في المملكة العربية السعودية .

مضيفا :تشهد الكليات العلمية اليمنية نقصا حاداً في الأكاديميين في الميدان فمنهم من هو موجود في كشوفات الرواتب لكنهم مهاجرون يدرسون في الجامعات الخارجية ومنهم من انقطع تماماً عن اليمن .

ويؤكد الدكتور الظفيري أن السبب الأول والأخير يكمن في أن الأجور المرتفعة التي يتقاضاها الأكاديميون في الخارج والتي تصل إلى 11 ضعفا عما يتقاضاه الأستاذ الجامعي في اليمن فعلى سبيل المثال الأستاذ في كلية الهندسة ورتبته أستاذ مشارك يتقاضى حوالي 1300 دولار في الشهر في حين يتقاضى هو نفسه 10 آلاف دولار في أية جامعة سعودية يتعاقد معها من دون البدلات الأخرى وهذا هو السبب الأول حيث يتم احتساب مدى المنفعة التي يتلقاها الاكاديمي ولهذا يقرر السفر والانتقال للبحث عن مصدر رزق اكبر واعلى .

وعن الإجـراءات المتبعة التـي حددها القانون لكي يتم الموافقة للأستاذ الاكاديمي على إجراءات الموافقة للهجرة يقول الدكتور الظفيري: حدد القانون مدة اربع سنوات للأستاذ المساعد للتدريس في الكلية المعتمد بها ثم يمنح سنة للتفرغ براتبه وفيها يطلب منه تقديم بحوث الترقية بعدها يمنحه القانون ثلاث سنوات إجازة بدون مرتب وهنا يحصل على فرصة عمل في الخارج خلال الثلاث السنوات لا يتقاضى أي أجور من راتبه في اليمن .

● د. الظفيري

" نخشى تغريغ الجامعات اليمنية من كوادرها المؤهلة

وعند اكتمال السنوات الثلاث يتم مطالبته بالعودة للتدريس في تخصصه لكنه يتعلل بالعديد من الأعذار وهكذا يقومون بتمديد فترة الإجازة بدون راتب حتى يصل إلى قرب فترة التقاعد ويقوم بإجراءات التقاعد ودفع القيمة التأمينية على راتبه ويسوي راتبه التقاعدي قبل الفترة المحددة بخمس أو حتى عشر سنوات .

ويضيف: نجد الكثير من الأكاديميين مضى على توظيفهم في الجامعة عشر سنوات مثلا ثم يقومون بالهجرة ويستمر الواحد منهم نحو ست أو سبع سنوات بين التفرغ والإجازة بدون راتب والتمديد لظروف ثم بعدها عندما يتم مطالبته بالعودة يقول أريد التقاعد ويقوم بدفع الأقساط التأمينية المتبقية عليه ويحصل على راتب تقاعدي وهكذا يتسلم راتباً من جهتين.

وعن الآثار الاقتصادية على اليمن يؤكد الدكتور الظفيري أنها كبيرة جدا فعملية استجلاب الاكاديميين اليمنيين تجعل اليمن متأخرا في التطور العلمي عن الآخرين يوما بعد آخر فالكليات العلمية على سبيل المثال يتم التوقف عن استكمال مرحلة الدراسات العليا في الماجستير والدكتوراه عاما بعد آخر وهذا يؤثر بشكل سلبي على مخرجاتنا للمستقبل وهنا المشكلة فالمخرجات للدراسات العليا قليلة اذا ما قارنا بين حجم المتخرجين من البكالوريوس في الجامعات اليمنية من جهة ومن جهة أخرى اذا ما قارنا بحجم السكان في اليمن وهنا يجب الإشارة إلى أن الكثير من الكليات النظرية والعلمية باتت الدراسات العليا فيها متوقفة بسبب هجرة الأكاديميين المختصين بالدراسة بها وللتدليل هناك في جامعة صنعاء اكثر من 70 أستاذا مشاركا وبروفيسوراً مهاجرون في الخليج والسودان وكندا وأستراليا والولايات المتحدة وحتى في بورما .

ويصف الدكتور الظفيري المشكلة بانها تتفاقم يوما بعد آخر ويقول أصبحت المملكة العربية السعودية متحمسة لقبول أي أستاذ جامعي من جامعة صنعاء بالذات للعمل لديها والسبب أن قرارا ملكيا صدر خلال العامين الماضيين بفتح جامعات حكومية في أي منطقة عدد سكانها لا يقل عن مائتي الف نسمة وبالتالي تم افتتاح جامعات إقليمية جديدة كثيرة في جنوب المملكة وشمالها وشرقها وغربها وهذا جعل الطلب كبيراً جدا للحصول على الأساتذة ويقومون بمنحهم رواتب مجزية الأمر الذي يدفع الاكاديميين اليمنيين للهجرة يوما بعد آخر.

ويخشى الدكتور الظفيري أن تجد الجامعات الحكومية والخاصة في اليمن نفسها في يوم ما وهي خالية من الاكاديميين ان استمر الطلب بهذا المستوى على الحصول على الاكاديمي اليمني ويرى أن على الدولة اتخاذ إجراءات سريعة للحد من هذه الظاهرة وعلى رأسها تطبيق القانون على المنقطعين من خلال موافقة الخدمة المدنية على تطبيق القانون بحيث يتم الاستغناء عن أي اكاديمي انقطع عن العمل وتوظيف بدلاً منه وهذا الإجراء تمتنع وزارة الخدمة المدنية والمالية عن تنفيذه كما أن إصلاح منظومة الاجور مهم في حدها الأدنى لمواجهة فوراق الأجور بين الداخل والدول التي يهاجر الاكاديميون اليها كما يتطلب الأمر الاهتمام بعمليات التأهيل والتدريب للأكاديميين الجدد ومنحهم فرصاً للتأهيل والتدرب على كل جديد ليواكبوا ماوصل إليه الآخرون ويقومون بتدريسه ومنحه لطلابهم وهذه مشكلة تواجه الجامعات اليمنية حيث أن موازنات التدريب والتأهيل محدودة وقليلة جدا وهذا يسفر عنه تراجع وتخلف التعليم في اليمن من جهة وتؤثر على مستوى التطور الاقتصادي والتنموي من جهة أخرى .

كما يشير الدكتور الظفيري إلى أن التأثيرات السلبية لهجرة الاكاديميين اليمنيين لا تشمل الجامعات الحكومية وحدها فالجامعات الخاصة على سبيل المثال هى الأخرى عرضة لهذه المشكلة ويضرب مثال بما حدث لجامعة خاصة مشهورة والتي قامت بتأهيل حوالي 100 أكاديمي لديها ودربتهم على تخصصات عالية في الخارج وحين أتموا المهمة لم يرجع اليها سوى اقل من 10 % لأنهم وجدوا فرصا وظيفية في جامعات خارجية.

خبير التنمية البشرية لـ"الثورة":

الحكومة لا تتعامل مع المبدعين كثروة وكنز

لقاء/ حسن شرف الدين

أكد المستشار والخبير في التنمية البشرية والتسويق رائد عبدالمولى السقاف أن افتقار بلادنا ووجود بيئة حاضنة للإبداع يعد من الأسباب الرئيسية لهجرة العقول والخبرات اليمنية إلى البلدان الأخرى والاستقرار خارج الوطن وعدم رجوعهم إلى البلد.

وقال السقاف في حديث لـ(الثورة): إنه من الصعب على أي شخص يمتلك عقلاً إبداعياً أن يتمكن من تقديم خبراته وإبداعه لمجتمع فاقد الصلة بأي شئ وإيجابي بسبب عدم تعامل المؤسسات المختلفة مع الموارد البشرية والاهتمام بإبداعاتهم وابتكاراتهم:

› برأيكم .. ما هي أسباب هجرة العقول اليمنية إلى الخارج؟

– أهم أسباب هجرة العقول والخبرات اليمنية، عدم وجود بيئة حاضنة للإبدا ع في بلادنا، بالعكس طاردة، لأسباب متعددة أهمها أن من يديرون اليمن ليست لديهم إمكانات علمية وفكرية فوجود الكفاءات المبدعة في البلاد يفضح عجز أصحاب القرار، فكان لابد من التضييق عليهم ليخرجوا، لتخلوا الساحة للمعاقين فكريا، ليفعلوا ما يشاءون بهذا البلد، إضافة إلى ذلك من الصعب على أي شخص يمتلك عقلاً إبداعياً أن يتمكن من تقديم خبرته وإبداعه لمجتمع فاقد الصلة بأي شيء جميل وايجابي، فلن تستوعب أو تستثمر، وأكبر سبب لإشكالية هروب المبدعين أن الحكومة ومؤسساتها لا تتعامل مع الموارد البشرية مهما كانت مبتكرة ومبدعة على أنها ثروة وكنز بمعنى لا يشعرون أنهم خسروا شيئاً نتيجة خروج هؤلاء من اليمن، مفهوم الثروة عند النظم المتخلفة تدور حول النفط والذهب والدولار فقط .

البيئة المنفتحة

› ما هو الذي يجعل اليمنيين يبدعون خارج الوطن أكثر؟

– كما ذكرت عندما توجد البيئة المنفتحة التي تحترم الانجـاز والإبـداع، يبرز اليمنيون بشكل ملفت.. والدول المتقدمة تعرف تماما استثمار هذه العقول، لأن هذا القرن عصر يعتبر اقتصاد المعرفة وليس عصر المنتجات، الدول الغنية هي التي تعرف أكثر.. وليس من تمتلك نفطاً أكثر، فاليمني بطبيعته مجتهد يبحث عن الفرص من خلال استثمار ما يمتلكه من إبدا ع فكري، فيخرج كل طاقاته في سبيل تقديم انجاز علمي يحقق أهدافه وطموحاته كلما وجد هناك من يدفعه إلى هذا الإبـداع، وما يميز اليمني ثقافته المنفتحة على الآخر، حيث ينسجم مع البيئة الجديدة ويطوعها بما يحقق أهدافه.

● رائد السقاف

تحول نسبي

› هل اليمن بيئة طاردة وغير ملائمة للكوادر الوطنية؟

– كما أشرت فعلا بيئة لا تناسب من يريد أن يضيف للفكر الإنساني أو ينجز بابتكار علمي، لأن ثقافة الانجاز والإبداع ليست حاضرة في بنية المجتمع ومؤسسات الدولة، رغم التحول النسبي الذي ظهر ولمسناه من خلال اهتمام المجتمع بشكل ملفت بالمتفوقين من أوائل الجمهورية، وهذا مؤشر ايجابي، يجعلنا أكثر تفاؤلاً بالمستقبل.

استهلاك مفرط

› ما حجم الخسائر التي تتكبدها اليمن جراء هجرة عقولها؟

– تخسر اليمن كثيرا بطريقتي الاستهلاك المفرط العشوائي للموارد الطبيعية ..وعدم استغلال واستثمار الموارد المعرفية، فبطبيعة الحال تخسر عندما لا تحول ابداعات وانجازات العقول اليمنية إلى منتج أياً كان «سلعاً، أو خدمة أو فكرة» وكل هذه موارد تعود على اليمن بدخل مالي، وكذلك تخسر عندما لا تطور هذه العقول المبدعة وتهيئها لتكون نوعية وكمية كون نسبة الشباب في المجتمع كبيرة فتصدر العقول اليمنية إلى دول الجوار فيعود إلى الوطن أموال وسيولة كبيرة وتكون من مصادر الدخل، وهذا الذي خططت له الهند عندما أعلنت عن استراتيجية تصدير العقول بدلاً عن العضلات، لأن أجر وراتب العقل المبدع الواحد يزيد عن مائة عامل بعضلات.

قرارات البقاء

› الكثير من العقول الموجودة خارج الوطن ذهبت بمنح وفرص دراسة من الحكومة وبعد انتهاء فترة الدراسة يستقر حيث درسوا .. برأيك لماذا لا يبادل هؤلاء الوطن الوفاء بالوفاء؟

– فعلا ذهبوا للدراسة على حساب الدولة وهذا من حقهم، درسوا وأحلامهم التفوق العلمي والعودة لخدمة الوطن ومع معرفتهم للواقع يكتشفون أن عودتهم لليمن تعني خسارة كل ما حصلوا عليه من معرفة لأنهم لن يجدوا من يقدر ما يملكوه من علم، اذن القضية ليست مرتبطة بالوفاء للوطن، ولكن قضية عدم وجود وطن، فقرار البقاء في الدول المتقدمة يخدم بطريقة غير مباشرة اليمن لأنهم سيحصلون على فرص أكبر للتطور والوصول إلى أعلى المستويات العلمية وفي الوقت المناسب سيعودون ليخدموا الوطن، لأن اتخاذ قرار البقاء خارج الوطن ليس سهلا وليس قراراً عاطفياً وميلاً للراحة والكسل فهم يعانون ولكن القرار صحيح ومهم .

غير مناسب

› ما الدور الذي يجب على الحكومة القيام به لإرجاع أبناء الوطن الموجودين في الخارج للاستفادة من خبراتهم وقدراتهم؟

– لا أتمنى أن تلعب الحكومة دوراً في إقنا ع العقول اليمنية بالعودة إلى بلادها، الوقت غير مناسب، أولويات الحكومة أولا في هذه المرحلة أن توجد نظاماً مستقراً، عدالة تنمية، فإذا ما تحقق الاستقرار سيعودون تلقائيا دون أي دور من الحكومة .

فرص كبيرة

› كيف تستثمر اليمن أبناءها وهم في الخارج؟

– هناك فرص كبيرة في دول الجـوار لاستثمار مواردنا البشرية المحترف والمبدعة، الدول المجاورة لديها موارد طبيعية كبيرة ولدينا موارد بشرية، كل الذي نقوم به البحث حول أهم احتياجات سوق العمل قي الخليج ونطور وندرب مواردنا بما يتناسب مع هذه الاحتياجات ومن ثم يتم التسويق لهم وعقد شراكات تكامل مع هذه الدول وتسوق لها في دول الجوار، وكلما كانت مواردنا ذكية ومدربة ومحترفة ستشكل مورداً مالياً كبيراً للوطن.

ثروة وطاقة

› ما هي مقومات استثمار الكوادر البشرية لتحسين التنمية في اليمن؟

– أن تعي الدولة أن الشباب ثروة وطاقة مثل أية طاقة وليسوا عبئاً، وزيادة العدد معناه زيادة في الطاقة والعقول وليسوا بطوناً مستهلكة وهذا ما لم تفهمه الدول المتخلفة.. كما يجب تطوير النظام الجامعي بما يتناسب مع المتغيرات، وأن تصبح استراتيجية التعليم العلم من أجل العمل وليس فقط من أجل أن يعرف وبما يتناسب واحتياجات سوق العمل العالمي.. وكما يجب تطوير مؤسسات الارشاد التعليمي حتى يدرس كل شاب بما يتناسب مع ميوله فيتمكن من الابداع.. والتسويق لهذا المورد المهم بطريقة ذكية وفعالة، هذا باختصار ما تقوم به الدول التي تتعامل مع الناس كثروة.

في ظل الاستنزاف المتواصل للخارج

10 آلاف كادر متخصص فقط من تبقى

كتب / محمد راجح

تعاني اليمن من مأزق كبير لا يزال الكثير يتغافلون عنه يتمثل في غياب تام للكوادر المتخصصة في الأسواق التي تحتاجها .جهاز متخم بالموظفين والكوادر الإدارية التي لا تجيد سوى الأعمال المكتبية والتفرغ لحل الكلمات المتقاطعة.

ويرجع السبب في إفراغ الأسواق من الكوادر الماهرة والمتخصصة إلى العديد من الأسباب أهمها الاستنزاف المتواصل للعقول اليمنية وهجرتها إلى الخارج.

وتكشف احصائية علمية رسمية حصرية بـ"الثورة" أن إجمالي العدد لكافة التخصصات يبلغ نحو (10015) ، وهذا العدد يمثل نسبة ضئيلة بالنسبة لعدد السكان الذين يقترب عددهم 24 مليون نسمة.

ارتفعت خلال العقد الماضي وتيرة الهجرة للخارج لكفاءات وعقول يمنية ،أكاديمية وطبية ومن مختلف المهن والتخصصات النوعية التي تستند عليها أسس التطوير والنهوض التنموي والاقتصادي والعلمي والمعرفي.

وتتجاوز نسبة عملية الاستنزاف المستمر للخارج خلال هذه الفترة أرقاماً تدق ناقوس الخطر في مؤسسات تعليمية وإدارية وخدمية وتنموية مفرغة من الكـوادر المؤهلة ، حيث تقدر الإحصائيات خروج أكثر من 5 آلاف كادر متخصص نوعي أكاديمي وطبي ، بالإضافة إلى عشرات الآلاف في المهن والأعمال الأخرى المتعددة

اختلال

يكشف الدكتور محمد يحيى الرفيق رئيس قسم العلوم الادارية بجامعة ذمار عن المشكلة من زاويتي التعليم والصحة باعتبارهما ابرز قطاعين منتجين للكوادر المتخصصة.

ويشير الى ارتفاع عـدد الموظفين الإداريـين العاملين في القطاع الصحي إلى أكثر من 40 ٪ من إجمالي القوى العاملة في المجال الصحي في محافظات الجمهورية ، بالإضافه إلى الانخفاض الكبير والهوة الواسعة في الكوادر الأكاديمية لأساتذة التعليم العالي الذين ينزحون بشكل سنوي إلى دول الجوار بصورة رئيسية وإلى مختلف الدول الأقليمية الأخرى.

وهناك نقص كبير في الكوادر الطبية والفنية في ظل سوء توزيعها وعدم استغلالها بشكل أمثل.

ويعمل في هذا القطاع وفقاً لإحصائية رسمية حديثة طبيب لكل (2000)نسمة وأخصائي أيضا لكل ألفي نسمة بينما تعاني بعض المحافظات شحه كبيرة في الكادر الطبي ، حيث يعمل فيها طبيب لكل(14.634)نسمة وأخصائي لكل (80.000) نسمة مع الأخذ في الاعتبار ضعف القدرات والمهارات إما بسبب نقص التأهيل والتدريب المتخصص أو عدم الاهتمام بالتدريب المستمر خلال الخدمة.

وفي هذا الاتجاه يقدم الدكتور الرفيق دراسة استقصائية نـادرة وثرية بالمعلومات والأرقـام الاستثنائية التي تكشف أن الأسواق شبه مفرغة من الكوادر المتخصصة.

وتؤكد أن عدد الأطباء الأخصائيين قليل جدا حيث يصل عددهم في اليمن (1631) استشارياً ، بينما عدد أطباء العموم (4811) طبيباً ، وعدد أخصائيين في المختبرات (1067) متخصص مختبرات، وعدد الصيادلة (945) صيدلياً ، بينما عدد أطباء الأسنان (587) طبيباً ،وحوالي (430) خريج تمريض جامعياً .

معاناة

تعاني اليمن مشكلة كبيرة في المتخصصين بالصحة النفسية فعددهم محدود للغاية حيث يصل حوالي 41 متخصصاً ، وأما المتخصصون في الصحة العامة فقد بلغ عددهم (226) فقط، ويذوق المواطنون الويل في الحصول على مركز للأشعة أو خبير متخصص في هـذا الجانب وتكشف الدراسة الاستقصائية للدكتور الرفيق أن المتخصصين في الاشعة لا يتجاوز عددهم 66 متخصصاً ، وكذا عدد المتخصصين في التغذية بنحو 19 متخصصاً فقط.

والأهم من ذلك مشكلة المتخصصين في التخدير والذي لا يتجاوز عددهم (127) فقط، وفي جانب الأطراف الصناعية فإنه لا يوجد متخصص في هذا المجال ، وأيضا بلغ عدد المتخصصين في العلاج الطبيعي 18 ، وفي طب المجتمع 24 متخصصاً أما في مجال الفيزياء فـ24 متخصصاً، وبلغ عدد الذين هم غير متخصصين 21 فرداً.